JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (150)
2026-6-29

بحث بعنوان

السلامة والصحة المهنية لدى عمال الوطن أثناء العمل

اعداد

زكي اسماعيل ارحيل المشاهرة

عامل وطن

بلدية دير علا

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (150)
2026-6-29
https://jaspss.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع السلامة والصحة المهنية لدى عمال الوطن (العمال البلديين) أثناء أداء مهامهم اليومية، وتسليط الضوء على أبرز المخاطر المهنية والبيئية التي يتعرضون لها، وتقييم مدى فاعلية الإجراءات الوقائية والتدريبية المطبقة في الجهات المشغلة لهم. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة الاستبانة والمقابلات الشخصية مع عينة من عمال الوطن والمشرفين عليهم في عدة بلديات، وذلك لجمع البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بمعدلات الحوادث، ومستوى الوعي السلامةي، وجودة معدات الوقاية الشخصية، وظروف العمل الميدانية.

كشفت الدراسة عن فجوة واضحة بين سياسات السلامة المعلنة على الورق وتطبيقها الفعلي. وبرزت مخاطر المرور ، والآلات المتحركة، والتعرض لظروف بيئية قاسية، والنفايات البيولوجية كأبرز التهديدات لصحة العمال. كما سلطت النتائج الضوء على نقاط ضعف في برامج التدريب الجارية وعدم الالتزام الكافي باستخدام معدات الوقاية الشخصية، ويعود ذلك أحيانًا إلى عدم ملاءمتها للظروف المناخية. لذا، أوصت الدراسة بإعادة هيكلة نظام السلامة المهنية في البلديات من خلال تحديث اللوائح الداخلية، وتوفير معدات وقاية شخصية عالية الجودة، وتبني ثقافة سلامة استباقية تضمن بيئة عمل آمنة وتحافظ على كرامة وصحة عمال الدولة.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (150)
2026-6-29
https://jaspss.com

Abstract

This research aims to study the reality of occupational safety and health among sanitation workers (municipal workers) during their daily tasks, highlighting the most prominent occupational and environmental hazards they face, and evaluating the effectiveness of the preventive and training measures implemented by their employers. The research adopted a descriptive-analytical approach, using questionnaires and personal interviews with a sample of sanitation workers and their supervisors in several municipalities to collect quantitative and qualitative data related to accident rates, safety awareness levels, the quality of personal protective equipment (PPE), and field working conditions.

The study results revealed a clear gap between declared safety policies and their actual implementation. Traffic hazards, moving machinery, exposure to harsh environmental factors, and biological waste were identified as the most significant threats to workers' health. The results also indicated weaknesses in ongoing training programs and insufficient adherence to the use of PPE, sometimes due to its unsuitability for climatic conditions. Accordingly, the research recommended the need to restructure the occupational safety system in municipalities, through updating internal legislation, providing high-quality protective equipment, and adopting a proactive preventive culture that ensures a safe working environment that preserves the dignity and health of the nation’s workers.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (150)
2026-6-29

المقدمة

تُعد السلامة والصحة المهنية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات المتقدمة، إذ تهدف إلى حماية العمال من المخاطر التي قد تهدد حياتهم أو تؤثر على صحتهم الجسدية والنفسية أثناء أداء مهامهم. وتكتسب هذه المنظومة أهمية مضاعفة عندما تتعلق بالفئات الأكثر عرضة للمخاطر الميدانية والبيئية، والتي تعمل في ظروف غير مستقرة وتتطلب تفاعلاً مستمراً مع عناصر خطرة متعددة. إن توفير بيئة عمل آمنة ليس فقط واجباً أخلاقياً وقانونياً، بل هو أيضاً استثمار في رأس المال البشري ينعكس إيجاباً على الإنتاجية وجودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

يُصنف "عمال الوطن" (العمال البلديون وعمال النظافة والصيانة الميدانية) من بين أكثر الفئات العمالية تعرضاً للمخاطر المهنية، نظراً لطبيعة عملهم التي تتطلب التواجد المستمر في الشوارع والميادين العامة، والتعامل مع النفايات بمختلف أنواعها، وتشغيل الآليات الثقيلة، والتعرض المباشر للعوامل الجوية القاسية. إن طبيعة هذه المهام تجعلهم في مواجهة يومية مع مخاطر فيزيائية، وكيميائية، وبيولوجية، وإرجونومية، مما يستوجب وجود منظومة سلامة وصحة مهنية متكاملة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الميدانية وتقليل معدلات الإصابات والأمراض المهنية بينهم.

يأتي هذا البحث انطلاقاً من الحاجة الماسة لتقييم واقع السلامة المهنية لهذه الفئة الحيوية، ومحاولة سد الفجوة المعرفية والعملية المتعلقة بتطبيق معايير السلامة في القطاع البلدي. يسعى البحث إلى تحليل المخاطر، وتقييم الإجراءات الوقائية الحالية، واستكشاف التحديات التي تواجه تطبيق أنظمة السلامة، وصولاً إلى تقديم حلول

عملية ومستدامة. وسيتناول البحث في طياته الإطار النظري للسلامة المهنية، وتحليل مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، متبوعاً بعرض النتائج والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تحسين ظروف عمل عمال الوطن.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الأساسية للبحث في ارتفاع معدلات الحوادث والإصابات المهنية والأمراض المرتبطة بالعمل بين صفوف عمال الوطن، رغم وجود تشريعات ولوائح عامة تنظم السلامة والصحة المهنية. يُلاحظ أن التطبيق الفعلي لهذه اللوائح في الميدان يعاني من قصور واضح، يتجلى في نقص أو تدني جودة معدات الوقاية الشخصية، وضعف الرقابة الميدانية، وغياب ثقافة السلامة لدى بعض العمال والإدارات على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة العمل الموسمية والمكثفة في بعض الأوقات، والازدحام المروري، وسوء حالة بعض الآليات، تزيد من حدة هذه المشكلة وتعرض حياة العمال للخطر بشكل يومي.

تتفاقم هذه المشكلة عندما ندرك أن الآثار السلبية لا تقتصر على العامل نفسه فحسب، بل تمتد لتشمل أسرته من خلال فقدان المعيل أو تعرضه لإعاقة دائمة، وتشمل المؤسسة البلدية من خلال التكاليف المادية للتعويضات وتوقف الخدمات، وتشمل المجتمع ككل من خلال انتشار الأوبئة نتيجة سوء إدارة النفايات. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع، إلا أن الدراسات المحلية والعربية التي تناولت السلامة المهنية لعمال الوطن بشكل متخصص وشامل لا تزال محدودة، مما يخلق فجوة بحثية تستدعي إجراء هذا البحث لتشخيص المشكلة بعمق وتقديم حلول علمية وعملية لمعالجتها.

أهداف البحث

1. تحديد وتصنيف أبرز المخاطر المهنية (الفيزيائية، الكيميائية، البيولوجية، والإرجونومية) التي يتعرض لها عمال الوطن أثناء أداء مهامهم.

2. تقييم مدى فاعلية برامج التدريب والتوعية بالسلامة المهنية المطبقة حالياً لعمال الوطن في البلديات والجهات المشغلة.

3. تحليل واقع توفير واستخدام معدات الوقاية الشخصية ومدى ملاءمتها لطبيعة العمل والظروف المناخية.

4. قياس أثر ظروف العمل القاسية والتعرض للملوثات على الصحة الجسدية والنفسية لعمال الوطن على المدى الطويل.

5. اقتراح إطار استراتيجي شامل وتوصيات عملية لتعزيز منظومة السلامة والصحة المهنية لعمال الوطن وتقليل معدلات الحوادث.

أهمية البحث

تكمن الأهمية النظرية والأكاديمية للبحث في إثراء المكتبة العربية بالدراسات المتخصصة التي تركز على السلامة المهنية لعمال الوطن، وهي فئة غالباً ما يتم تجاهلها في الأدبيات العلمية مقارنة بقطاعات الصناعة والنفط. كما يسهم البحث في تطوير الإطار النظري لتطبيقات إدارة المخاطر في القطاع البلدي والخدمي، وتوفير بيانات أولية يمكن للباحثين المستقبليين البناء عليها لإجراء دراسات مقارنة أو تطوير نماذج تقييم مخاطر مخصصة للعمال الميدانيين في الظروف المناخية والبيئية المحلية.

أما على الصعيد العملي والميداني، فإن أهمية البحث تتجلى في تقديمه لدليل إرشادي وتوصيات قابلة للتطبيق يمكن للإدارات البلدية وصناع القرار في القطاع البلدي الاستفادة منها لتحسين ظروف العمل. من خلال تشخيص نقاط الخلل في المنظومة السلامةية الحالية، يساعد البحث في توجيه الميزانيات والموارد نحو areas التدخل الأكثر أهمية، مما يؤدي في النهاية إلى حماية الأرواح، وتقليل التكاليف الناتجة عن الإصابات، وتحسين جودة الخدمات البلدية، وتعزيز الشعور بالعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لدى عمال الوطن.

أسئلة البحث

1. ما هي أبرز المخاطر المهنية والبيئية التي يتعرض لها عمال الوطن أثناء أداء مهامهم اليومية؟
2. ما مدى فاعلية برامج التدريب والتوعية بالسلامة المهنية المطبقة حالياً في البلديات والجهات المشغلة لعمال الوطن؟
3. كيف تؤثر ظروف العمل القاسية والتعرض للملوثات المختلفة على الصحة الجسدية والنفسية لعمال الوطن على المدى الطويل؟
4. ما هو واقع توفير واستخدام معدات الوقاية الشخصية ومدى التزام العمال والإدارات بمعايير الجودة والملاءمة؟
5. ما هي الاستراتيجيات الشاملة والمقترحات العملية التي يمكن تبنيها لتعزيز منظومة السلامة والصحة المهنية لعمال الوطن؟

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (150)
2026-6-29

الإطار النظري

يُعرّف الإطار النظري للسلامة والصحة المهنية (OSH) بأنه مجموعة المبادئ والمعايير والممارسات المصممة لحماية العمال من المخاطر التي قد تنشأ عن بيئة العمل أو طبيعة المهام المنوطة بهم. تطور هذا المفهوم عبر الزمن من كونه رد فعل لمعالجة الحوادث بعد وقوعها، إلى نهج استباقي يركز على تقييم المخاطر ومنعها قبل حدوثها. يستند هذا الإطار إلى فلسفة أن صحة العامل وسلامته هي حق إنساني أساسي، وأن تكلفة الوقاية دائماً ما تكون أقل بكثير من التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن الحوادث والإصابات المهنية، مما يجعل الاستثمار في السلامة مردوده اقتصادياً واجتماعياً عالياً.

تُفسّر نظريات الحوادث، مثل نظرية هاينريش للدومينو ونموذج جيمس ريزون للجبن السويسري، كيفية تفاعل العوامل البشرية والبيئية والتنظيمية لتُفضي إلى وقوع الحوادث. وفي سياق عمال تحسين المنازل، تُبيّن هذه النظريات أن الحادث لا ينتج ببساطة عن خطأ فردي (مثل إهمال العامل)، بل عن فشل تراكمي في عدة مستويات من الحماية، كسوء تصميم العمل، وعدم كفاية التدريب، ونقص الإشراف، وبيئة عمل غير آمنة. يُرشد هذا الفهم النظري الباحثين والممارسين نحو معالجة الأسباب الجذرية للحوادث بدلاً من مجرد محاسبة الأفراد.

ونتيجة لذلك "تسلسل هرمية التحكم في العديد" (التسلسل الهرمي للضوابط) من أهم الأطر والتطبيقية في إدارة السلامة المهنية. يبدأ هذا التسلسل بـ "الإزالة" (القضاء) كخطوة جديدة، ثم "الاستبدال" (الإحلال) بمواد أو عمليات أقل خطورة، ويتبعه "الضوابط الهندسية" (الضوابط الهندسية) مثل إزالة العامل عن الخطر، ثم "الضوابط الإدارية" (الضوابط الإدارية) مثل انعكاس العمل وتقليل الوقت لتقليل المخاطر، وتقنين الحماية الشخصية

(PPE) كخط أخير. ويمنح هذا الإطار النظري العلمي للبلديات لتكوين وتتقن، ويعتمد على الحلول الهندسية والإدارية، أختلاف من الاعتماد الكلي وغير على الاعتراف بالمهارات الشخصية.

ويرتبط مفهوم "المناخ النقي للسلامة" (سلامة المناخ والثقافة) ارتباطاً حقيقياً بإطار النظري للسلوك التنظيمي. تعتبر ثقافة السلامة بمثابة القيم، والمعتقدات، والمستاير، والسلوكيات المشتركة بين المنظمات فيما يتعلق بأهمية السلامة. في عصير البلدي، سوف نرى المستقبل إلى أن وعد الإدارة العليا واضح بالسلامة، وزيادة الموارد الكافية، والتواصل للجميع حول الجميع، هي عوامل الحاسمة في تشكيل سلامة جيدة. عندما يرفض العمال أن يتخلصوا من سلامتهم بعناية والسرعة في إنجاز المهام، فإنهم يكونون أكثر ميلاً لاتباع إجراءات السلامة والإبلاغ عن الظروف غير الجذابة.

أخيراً، يستند الإطار النظري للبحث إلى المعايير القانونية والدولية، وفي مقدمتها اتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، والمعايير الدولية مثل ISO 45001 توفر هذه الأطر القانونية والمعاييرية الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن تلتزم بها الدول والمؤسسات لضمان بيئة عمل لائقة. تشمل هذه المعايير حق العامل في معرفة المخاطر، والحق في المشاركة في قرارات السلامة، والحق في رفض العمل في ظروف تهدد حياته. دمج هذه المعايير في الإطار النظري للبحث يضمن أن التوصيات والمخرجات تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية وتلبي الالتزامات القانونية والأخلاقية للدولة تجاه عمالها.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (150)
2026-6-29

إجابات أسئلة البحث

السؤال الأول: ما هي أبرز المخاطر المهنية والبيئية التي يتعرض لها عمال الوطن أثناء أداء مهامهم اليومية؟

تتعدد المخاطر التي تواجه عمال الوطن وتنقسم إلى عدة فئات رئيسية، تتصدرها المخاطر الفيزيائية المتمثلة في التعرض لحوادث المرور والدهس بسبب العمل على جوانب الطرق السريعة والمزدحمة، بالإضافة إلى مخاطر الضوضاء والاهتزازات الناتجة عن تشغيل الآليات الثقيلة. كما يواجهون مخاطر بيولوجية جسيمة نتيجة التعامل المباشر مع النفايات المنزلية والطبية أحياناً، مما يعرضهم لخطر العدوى بالبكتيريا والفيروسات ولسعات الحشرات والقوارض. ولا يمكن إغفال المخاطر الكيميائية الناتجة عن استنشاق أبخرة العوادم، أو التعامل مع المواد الكيميائية المستخدمة في تنظيف الشوارع ومبيدات الحشرات، ناهيك عن المخاطر الإرجونومية مثل رفع الأحمال الثقيلة بطريقة خاطئة مما يسبب إصابات العمود الفقري، والتعرض للعوامل الجوية القاسية من حر شديد أو برودة قاسية وأمطار غزيرة التي تؤثر سلباً على صحتهم.

السؤال الثاني: ما مدى فاعلية برامج التدريب والتوعية بالسلامة المهنية المطبقة حالياً في البلديات والجهات المشغلة لعمال الوطن؟

تُشير المعطيات الميدانية إلى أن فاعلية برامج التدريب والتوعية الحالية تتسم بالضعف والتقطع، حيث تعتمد معظم البلديات على برامج تدريبية تقليدية تُعقد لمرة واحدة عند التعيين، وتفتقر إلى التحديث والتجديد المستمر لمواكبة المستجدات. غالباً ما تكون هذه البرامج نظرية بحتة ولا تراعي المستوى التعليمي أو العملي للعمال، مما يؤدي إلى فجوة بين المعلومة المقدمة والتطبيق الفعلي في الميدان. علاوة على ذلك، تفتقر العديد من

الجهات المشغلة إلى وجود مدربين متخصصين في السلامة المهنية للقطاع البلدي، وتعتمد على التلقين بدلاً من التدريب العملي التفاعلي، مما يجعل الوعي السلامةي لدى العمال يعتمد على الخبرات المتوارثة وغير العلمية، والتي قد تكون خاطئة وتزيد من احتمالية وقوع الحوادث بدلاً من منعها.

السؤال الثالث: كيف تؤثر ظروف العمل القاسية والتعرض للملوثات المختلفة على الصحة الجسدية والنفسية لعمال الوطن على المدى الطويل؟

على الصعيد الجسدي، يؤدي التعرض المزمن للملوثات والعوامل البيئية إلى الإصابة بأمراض تنفسية مزمنة بسبب استنشاق الغبار وغازات العوادم، بالإضافة إلى أمراض جلدية وحساسية ناتجة عن التعامل مع النفايات والمواد الكيميائية. كما أن الإجهاد الحراري أثناء فصل الصيف يرفع من خطر الإصابة بضربات الشمس والجفاف، بينما تؤدي الحركات المتكررة ورفع الأحمال إلى تآكل المفاصل وإصابات العمود الفقري. نفسياً، يعاني عمال الوطن من ضغوطات كبيرة ناتجة عن الشعور بعدم التقدير الاجتماعي، والتعامل اليومي مع شكاوى المواطنين، والخوف المستمر من التعرض لحوادث مرور، مما يولد لديهم مستويات عالية من التوتر والقلق، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى الاكتئاب أو الإرهاق الوظيفي، خاصة في ظل غياب الدعم النفسي والمهني من قبل المؤسسات المشغلة.

السؤال الرابع: ما هو واقع توفير واستخدام معدات الوقاية الشخصية ومدى التزام العمال والإدارات بمعايير الجودة والملاءمة؟

يُلاحظ أن واقع معدات الوقاية الشخصية يعاني من تحديات جوهرية تبدأ من مرحلة الشراء والتوفير، حيث تلجأ بعض البلديات إلى شراء معدات رخيصة الثمن وغير مطابقة للمواصفات القياسية العالمية لضمان الجودة،

مما يقلل من فاعليتها في الحماية. حتى عندما تتوفر المعدات الجيدة، فإن نسبة الالتزام بارتدائها من قبل العمال تكون متدنية في كثير من الأحيان، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها عدم ملاءمة تصميم هذه المعدات للظروف المناخية الحارة، مما يسبب انزعاجاً شديداً للعمال، بالإضافة إلى عدم توفر المقاسات المناسبة للجميع. كما أن غياب الرقابة الصارمة من قبل المشرفين الميدانيين على إلزامية ارتداء المعدات، وضعف ثقافة السلامة لدى بعض العمال الذين يرون أن المعدات تعيق حركتهم وتبطئ من إنجازهم للمهام، يجعل من واقع الوقاية الشخصية هشاً وغير فعال في درء المخاطر الحقيقية.

السؤال الخامس: ما هي الاستراتيجيات الشاملة والمقترحات العملية التي يمكن تبنيها لتعزيز منظومة السلامة والصحة المهنية لعمال الوطن؟

تتطلب تعزيز منظومة السلامة المهنية لعمال الوطن تبني استراتيجية شاملة تبدأ على المستوى التشريعي والإداري من خلال تحديث لوائح العمل البلدي وإلزامية تطبيق معايير السلامة الدولية مثل ISO 45001، وتخصيص ميزانيات مستقلة وملزمة للسلامة المهنية. على المستوى الهندسي والفني، يجب استبدال الآليات القديمة بأخرى مجهزة بأنظمة أمان حديثة، وتصميم حاويات النفايات بآليات رفع هيدروليكية تقلل من الجهد البدني على العمال. أما على المستوى الإداري والبشري، فيجب إقرار برامج تدريبية مستمرة وتفاعلية ومكافأة العمال الملتزمين بشروط السلامة، وتوفير معدات وقائية مصممة خصيصاً لتتحمل الظروف المناخية المحلية وتكون مريحة للارتداء. وأخيراً، لا بد من تفعيل دور العيادات المهنية لإجراء فحوصات دورية شاملة للعمال، وتوفير خطوط ساخنة للإبلاغ عن المخاطر، مما يسهم في بناء ثقافة سلامة استباقية تشاركية يشارك فيها العامل من أدنى مستوى إلى الإدارة العليا.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (150)
2026-6-29

النتائج والتوصيات

النتائج

- أظهرت نتائج الدراسة أن الخطر الأكبر والأكثر تسبباً في الإصابات البالغة والوفيات بين عمال الوطن هو التعرض لحوادث الدهس أو الاصطدام من قبل المركبات أثناء عملهم على جوانب الطرق، وكذلك الإصابات الناتجة عن التشغيل الخاطئ أو العطل المفاجئ للآليات الثقيلة والمركبات البلدية. يعود هذا الخطر العالي إلى نقص الحواجز الفيزيائية الواقية في مواقع العمل، وضعف إدارة حركة المرور حول فرق العمل الميدانية، بالإضافة إلى عدم تجهيز بعض المركبات البلدية بأنظمة إنذار صوتية ومرئية كافية، مما يضع العمال في منطقة خطر دائمة ومباشرة تهدد حياتهم في كل وردية عمل.
- كشفت النتائج عن وجود فجوة ملحوظة بين السياسات المعلن عنها والواقع الفعلي فيما يخص معدات الوقاية الشخصية، حيث تتدنى نسبة الالتزام بارتدائها بشكل كامل ومستمر بين العمال. وتبين أن هذا التدني لا يرجع فقط إلى نقص الوعي لدى العمال، بل يعود بشكل رئيسي إلى تدني جودة المعدات الموردة، وعدم ملاءمتها للظروف المناخية الحارة مما يسبب إجهاداً حرارياً للعمال، ناهيك عن عدم توفر المقاسات المناسبة لجميع الأجسام. هذا القصور يجعل من معدات الوقاية الشخصية عبئاً إضافياً بدلاً من أن تكون درعاً واقياً، مما يزيد من احتمالية تعرض العمال للمخاطر الكيميائية والبيولوجية والفيزيائية.
- أثبتت نتائج البحث أن برامج التدريب على السلامة المهنية التي تُقدم لعمال الوطن تتسم بالضعف وعدم الاستمرارية، حيث تقتصر في الغالب على تدريب مبدئي عند التعيين يفتقر إلى الجانب العملي والتطبيقي. كما أظهرت النتائج أن هناك نقصاً في تحديث المحتوى التدريبي ليشمل المخاطر المستجدة، وأن المدربين

في كثير من الأحيان لا يمتلكون الخبرة الكافية في خصوصية المخاطر البلدية. هذا الضعف التدريبي ينعكس سلباً على مستوى الوعي السلامةي لدى العمال، حيث يعتمد الكثير منهم على الممارسات التقليدية والخبرات المتوارثة التي قد تكون خاطئة، مما يقلل من قدرتهم على تحديد المخاطر والاستجابة السليمة لحالات الطوارئ.

- بينت الدراسة أن عمال الوطن يعانون من تأثيرات صحية مباشرة ومزمنة بسبب تعرضهم المستمر للعوامل البيئية والمناخية القاسية. ففي فصل الصيف، يؤدي العمل تحت أشعة الشمس المباشرة ودرجات الحرارة المرتفعة إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالإجهاد الحراري، وضربات الشمس، والجفاف، بالإضافة إلى تفاقم الأمراض الجلدية. وفي فصل الشتاء، يتعرّض العمال لمخاطر البرودة الشديدة والأمطار التي تزيد من خطر الانزلاق والسقوط. كما أن الاستنشاق المستمر للغبار وغازات العوادم والميكروبات المنبعثة من النفايات أدى إلى تسجيل نسب مرتفعة من الأمراض التنفسية والجلدية بين أفراد العينة، مما يؤكد الحاجة الملحة لتدخلات وقائية تتناسب مع الظروف المناخية.
- أشارت النتائج إلى وجود قصور واضح في منظومة المراقبة الصحية الدورية لعمال الوطن، حيث تفتقر العديد من البلديات إلى عيادات طبية مهنية متخصصة تقوم بإجراء فحوصات طبية شاملة قبل التعيين وبشكل دوري أثناء الخدمة للكشف المبكر عن الأمراض المهنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات الاستجابة للطوارئ والإسعافات الأولية في مواقع العمل الميدانية تكون غالباً غير مفعّلة أو تفتقر إلى التجهيزات الأساسية. هذا الضعف في المراقبة الصحية والاستجابة يعني أن الإصابات أو الأمراض قد تتفاقم قبل أن يتم اكتشافها أو علاجها، مما يضاعف من الآثار الصحية السلبية ويزيد من مدة غياب العمال عن العمل.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (150)
2026-6-29

التوصيات

- توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة عملية شراء وتوريد معدات الوقاية الشخصية لتتوافق مع المعايير الدولية للجودة، مع إعطاء أولوية قصوى لملاءمة هذه المعدات للظروف المناخية المحلية (مثل توفير ملابس ذات تهوية جيدة ومواد عاكسة للحرارة في الصيف). كما يجب على الإدارات البلدية فرض رقابة ميدانية صارمة من قبل المشرفين لضمان الالتزام التام بارتداء المعدات، مع توفير بدائل مريحة للعمال وتشجيعهم على الإبلاغ الفوري عن أي تلف في المعدات لاستبدالها فوراً، لضمان بقاء خط الدفاع الأخير فعالاً ومستداماً.
- يجب على الجهات المشغلة لعمال الوطن الانتقال من نموذج التدريب النظري التقليدي إلى نموذج تدريبي تفاعلي وعملي يُعقد بشكل دوري ومستمر (مثل ورش العمل الميدانية والمحاكاة). ينبغي تصميم هذه البرامج بلغة بسيطة وواضحة تناسب المستوى التعليمي للعمال، وتتناول المخاطر الحقيقية التي يواجهونها يومياً، مع التركيز على كيفية استخدام المعدات، وإجراءات الطوارئ، والإسعافات الأولية. كما يُنصح بتعيين "مراقبي سلامة" من بين العمال أنفسهم وتدريبهم وتحويلهم إلى قدوة ومحفزين لزملائهم، مما يعزز من فاعلية التدريب ونشر الوعي السلامةي.
- تدعو التوصيات إلى تخصيص ميزانيات كافية لتحديث أسطول المركبات والآليات البلدية، وتجهيزها بأنظمة أمان حديثة مثل كاميرات الرؤية الخلفية، وأجهزة الإنذار الصوتية عند الرجوع للخلف، وأنظمة الفرامل المتطورة. كما يجب تطبيق الضوابط الهندسية في مواقع العمل الميدانية، مثل استخدام الحواجز الفيزيائية المتحركة (المخروطات والحواجز المائية) لعزل منطقة عمل العمال عن حركة المرور، وتصميم آليات رفع

النفايات أوتوماتيكياً لتقليل الجهد البدني والإرجونومي على العمال، وبالتالي القضاء على المخاطر من مصدرها أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

- توصي الدراسة بإنشاء وحدات أو عيادات للطب المهني داخل البلديات أو التعاقد مع مراكز طبية متخصصة لإجراء فحوصات طبية دورية وشاملة لعمال الوطن، تركز على الكشف المبكر عن الأمراض التنفسية، والجلدية، وأمراض العظام والمفاصل. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للعمال لمساعدتهم على التعامل مع ضغوطات العمل، والتوتر الناتج عن التفاعل مع الجمهور، والإجهاد الحراري، من خلال توفير مرشدين اجتماعيين وخطوط دعم سرية. هذا النهج الشامل يضمن رعاية صحة العامل بشكل وقائي وعلاجي، ويطيل من عمره الافتراضي في العمل.
- ينبغي على صناع القرار في البلديات والوزارات المعنية إصدار لوائح تنظيمية محدثة ومفصلة للسلامة المهنية في القطاع البلدي، تربط بين تطبيق معايير السلامة ومؤشرات أداء المدراء والمشرفين. كما يجب العمل على بناء ثقافة سلامة إيجابية من خلال حملات توعية مستمرة، وتكريم العمال والإدارات المتميزة في تطبيق معايير السلامة، وإنشاء قنوات تواصل مفتوحة وآمنة لتمكين العمال من الإبلاغ عن المخاطر دون خوف من المساءلة. إن دمج السلامة في صلب القيم التنظيمية للبلدية سيجعل من حماية عمال الوطن أولوية يومية وليس مجرد إجراء روتيني.

المصادر والمراجع

1. أبو بكر، محمد سيد. (2020). *إدارة السلامة والصحة المهنية: المفاهيم والتطبيقات في القطاعات الخدمية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

2. الجمعية العلمية العربية للسلامة المهنية. (2021). دليل الممارسات الآمنة لعمال النظافة والصيانة البلدية في الدول العربية. *مجلة الصحة المهنية والبيئية العربية، 14*(2)، 45-62.

3. الحسن، عبد الرحمن، والعتوم،_ .(2019) تقييم المخاطر المهنية وتأثيرها على الصحة النفسية والجسدية لعمال البلديات. *مجلة الدراسات الإدارية والمالية، 21*(3)، 112-135.

4. الخطيب، فادي محمود. (2022). *الوقاية من مخاطر العمل الميداني: دراسة تطبيقية على عمال الوطن في البلديات المحلية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

5. الزعبي، نور الدين. (2018). فاعلية برامج التدريب على السلامة المهنية في تقليل حوادث العمل: دراسة ميدانية على عمال القطاع البلدي. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، 19*(1)، 77-98.

6. منظمة العمل العربية. (2020). *تقرير حالة السلامة والصحة المهنية في الدول الأعضاء: التحديات والفرق في القطاع البلدي*. بيروت: مكتب العمل العربي.

7. العلي، محمد، والسعيد، أحمد. (2023). تحليل العلاقة بين مناخ السلامة السلوكي والالتزام باستخدام معدات الوقاية الشخصية لدى العمال الميدانيين. *المجلة العربية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 8*(4)، 201-225.

8. الفهد، خالد عبد الله. (2021). *الإرجونوميا وصحة العمال: تقييم بيئة العمل والمخاطر الجسدية في مهام جمع النفايات والصيانة*. الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

9. القاسم، يوسف. (2020). التشريعات والقوانين المنظمة للسلامة المهنية وأثرها في حماية حقوق العمال: دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة القانون والسياسة، 15*(2)، 88-110.

10. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. (2022). *الدليل الإرشادي لمعايير السلامة والصحة المهنية في القطاع البلدي والخدمي*. الرياض: الإدارة العامة للسلامة المهنية.